2017 /03
2017 جانفي 29
رمز الإدارة ...../عـــدد

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بمنح ضمان الدولة للقرض التكميلي المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين الديوان الوطني للتطهير والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع تطهير تونس الشمالية.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق الضمان، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بضمان الدولة للقرض المسند من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير لفائدة الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره ستة عشر مليون ومائتي ألف (16.200.000) أورو لتمويل مشروع تطهير تونس الشمالية .

2017 /03

2017 / 03

شـرح الأسبـــاب

2017 جانفي 25

(اتفاقية القرض التكميلي المسند للديوان الوطني للتطهير بمبلغ 16,2 مليون أورو من طرف البنك العالمي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تطهير تونس الشمالية)

في إطار التعاون التونسي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير أبرمت الجمهورية التونسية اتفاقية قرض تكميلي بقيمة 16.2 مليون أورو بتاريخ 2016/11/30 لفائدة مشروع تطهير تونس الشمالية. يأتي هذا الاتفاق المبرم مع البنك الدولي كتكملة لتمويل سابق بمبلغ قدره 39.4 مليون دولار أمريكي لم يمكن الديوان الوطني للتطهير من تغطية تكاليف انجاز بعض مكونات المشروع الأساسية والتي من شأنها تلبية متطلبات المنطقة في مجال المحافظة على البيئة والصرف الصحي. واستكمالا لباقي مكونات المشروع ولا سيما إنشاء المصرف البحري، تم إبرام هذا الاتفاق في شكل قرض ذو شروط ميسرة وبمبلغ قدره 16,2 مليون أورو ومدة سداد تقدر بعشرين سنة (20) تتضمن فترة إمهال لخمس سنوات (05)، لفائدة الديوان الوطني للتطهير مع ضمان الدولة.

1 – الإطار العام وأهداف المشروع:

تشهد تونس الكبرى تطورا عمرانيا هاما نتج عنه إفراز كميات كبيرة من المياه المعالجة بالمحيط المتلقي بخليج تونس الذي يتميز بهشاشة منظومته الإيكولوجية وضعف نسبة تجديد المياه الشاطئية مع المياه العميقة للبحر.

يهدف مشروع تطهير تونس الشمالية إلى حماية الوسط الطبيعي والحد من مصادر التلوث وتحسين ظروف عيش المواطنين بمنطقة تونس الشمالية.

كما سيمكن المشروع من تقليص التأثيرات السلبية لسكب المياه المعالجة المتأتية من محطات تطهير تونس الشمالية بالوسط المتلقي على مستوى شاطئ رواد وذلك بوضع منظومة سكب للمياه المعالجة نحو المياه العميقة.

كما سيساهم في توفير كميات هامة من المياه المعالجة مطابقة للمواصفات لاستغلالها بالمنطقة السقوية ببرج الطويل.

2- مكونات المشروع وتقدم الإنجاز:

يحتوي المشروع على العناصر التالية :

- **إنجاز شـبكة تحويل المياه المعالجة** من المصـب الحالي لقنال الخليج إلى حوض تخزين المياه المعالجة وذلك على طول 2,7 كلم (نسبة الإنجاز 100 %)؛
- **إنجاز حوض تخزين المياه المعالجة** بطاقة اسـتيعاب تبلغ 160 ألف متر مكعب لتمكين الفلاحين بالمنطقة السـقوية ببرج الطويل من مياه معالجة ذات جودة عالية (نسبة الإنجاز 100 %)؛
- **إنجاز محطة ضخ** بطاقة 2,7 م^3/الثّانية (نسبة الإنجاز 70 %)؛
- إنجاز مصرـف بحري احتياطي للمياه المعالجة يقع اللجوء إليه عند الضرـورة وخاصـة خلال فترة الأمطار حيث تكون الأراضي ليست في حاجة إلى الري (تم انطلاق الأشغال في 2016/08/29).
- **مساعدة فنية وتدعيم قدرات الديوان** في المجالات التالية:
  - ✓ النهوض بالتجربة التونسية في مجال إعادة إستعمال المياه المعالجة
  - ✓ إنجاز الدراسات الفنية لتصريف المياه المعالجة بتونس الجنوبية
  - ✓ إنجاز الدراسات الفنية لمركب التطهير بتونس الشمالية

ويغطي القرض التكميلي عنصري انجاز المصرف البحري والدعم الفني

2017 / 03

3 – تنفيـذ المشروع: عنصر المصرف البحري

يشمل المشروع إنجاز شبكة تحويل للمياه المعالجة على امتداد 2,7 كلم من المصب الحالي لقنال الخليج إلى حوض التعديل للمياه المعالجة بطاقة استيعاب تبلغ 160 ألف متر مكعّب يغطي مساحة بحوالي 6 هكتارات لتمكين الفلاحين بالمنطقة السقوية ببرج الطويل من مياه معالجة ذات جودة عالية، مما يستوجب إنجاز محطة ضخ بطاقة 3 م3/الثّانية. أما المياه المعالجة التي لن يقع إعادة استعمالها في الري الفلاحي فسيتم تحويلها عن طريق شبكة تحويل على طول 5 كلم وذلك من حوض التعديل إلى المصرّف البحري الذي سيتم انجازه على امتداد 6 كلم وبعمق يصل إلى 20 مترا تحت سطح البحر.

هذا بالإضافة إلى ضرورة إنجاز المصرف البحري لوظيفية المشروع المتمثلة في تصريف المياه المعالجة المتأتية من محطات التطهير بتونس الشمالية بعمق البحر وتفادي سكبها على ضفاف شاطئ رواد، مقابل محدودية إعادة الاستعمال في المجال الفلاحي.

هذا وقد تمت مراجعة مقاييس المصرف البحري الذي كان من المنتظر انجاز أشغاله منذ نوفمبر 2012 وذلك عن طريق القيام بدراسة للتثبت والتأكد من تصميمه.

وقد استدعت هذه الدراسة تكليف مجمع مكاتب دراسات تم على اثر انتقاء أولي لمكاتب الدراسات ثم استشارة المكاتب المنتقاة وتقييم العروض على مرحلتين، تطلبت كل مرحلة موافقة كل من البنك العالمي وخلية ملفات الصفقات العمومية الراجعة بالنظر للجنة العليا للصفقات بوزارة الاشراف واللجنة العليا للصفقات.

وباعتبار هذه الصبغة المعقدة للمشروع من حيث خصوصية نوعية القنوات البحرية ومنظومات التحويل الأرضية وأهمية حوض التعديل ذي الحجم الكبير، كان من الصعب تحديد كلفتها ضمن الدراسات الأولية حيث لم يتم التأكد من كلفتها الحقيقية إلا خلال الدراسات التفصيلية عند مرحلة التدقيق الأخيرة، حيث ارتفعت الكلفة الحقيقية مقارنة بالكلفة التقديرية من 36 مليون دينار إلى 67,5 مليون دينار. وبالتالي ونظرا لعدم تغطية قيمة القرض الأصلي لكافة مكونات المشروع وخاصة منها المصرف البحري، تم اللجوء الى إبرام اتفاقية قرض تكميلي مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

4 – كلفـــــة المشروع:

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع 130 مليون دينار.

5- مـــــدة إنجاز المشروع:

تمتد فترة إنجاز المشروع من 2010 إلى 2019.

6- الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض التكميلي: 16,2 مليون أورو.
- نسبة الفائدة: متغيرة (تتراوح النسبة حاليا بين 0.4٪ و 0.5٪)
- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.